الأمم المتحدة

A/62/788

الجمعية العامة

Distr.: General
8 April 2008
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثانية والستون

البند ١١٣ (د) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبلغكم بأن حكومة إسبانيا قدمت ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، في الانتخابات التي ستجري في ١٦ أيار/مايو المقبل أثناء انعقاد دورة الجمعية العامة الثانية والستين.

وأرفق طيه نسخة من وثيقة التعهدات والالتزامات الطوعية لحكومة إسبانيا، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق)، راجيا تعميمها على الدول الأعضاء.

(توقيع) خوان أنطونيو **يانييث – بارنويفو**

150408 150408 08-29912 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

تعهدات إسبانيا والتزاماتها الطوعية إزاء مجلس حقوق الإنسان، وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

أولا – المساهمة الدولية

١ – الصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت إسبانيا دولة طرفا فيها وتوضيحات بشأن عمليات التصديق أو سحب التحفظات المزمعة في المستقبل

إسبانيا طرف في معظم صكوك حقوق الإنسان المنشأة في إطار الأمم المتحدة، وكذلك في معظم الصكوك المماثلة التي وضعت في إطار منظومة الأمم المتحدة (وخاصة، منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة).

وفي عام ٢٠٠٥، صدّقت إسبانيا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كانت إسبانيا أول بلد في مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى تصدق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول الاختياري الملحق بها، حيث شاركت بنشاط كبير في المفاوضات المتعلقة بهما.

وفي عام ٢٠٠٧، وقّعت إسبانيا على اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري وبدأت عملية التصديق عليها.

واضطلعت إسبانيا أيضا بدور نشط في المفاوضات التي أدت في عام ٢٠٠٧ إلى اعتماد الجمعية العامة لإعلان حقوق الشعوب الأصلية.

٢ – التعاون مع هيئة الإجراءات الخاصة

وجهت إسبانيا دعوة دائمة إلى جميع هيئات الإجراءات الخاصة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان. وفي السنوات الأخيرة، تلقت إسبانيا زيارة هيئات الإجراءات الخاصة التالية:

- المقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، ٢٠٠٣.

- المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، ٢٠٠٣.
- المقرر الخاص المعني بالحق في التمتع بالسكن الكريم واللائق، ٢٠٠٦.
- وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، ستستقبل إسبانيا المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب.

وتردّ إسبانيا في الوقت المناسب على جميع الرسائل الواردة من المقررين الخاصين وتتابع التوصيات التي يصدرونها بعد زياراتهم.

٣ - التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات

قدمت إسبانيا في شباط/فبراير ٢٠٠٨ تقريرها الدوري الوطني الخامس إلى لجنة مناهضة التعذيب. وعلى مدى النصف الأول من عام ٢٠٠٨، ستقدم إسبانيا تقريريها الدوريين إلى لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة.

وفي عام ٢٠٠٩، ستقدم إسبانيا تقريرها الدوري إلى لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٤ - المساهمة في مبادرات دولية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عن طريق توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية

تدعم إسبانيا جميع المبادرات الدولية الرامية إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولا سيما، في جملة أمور ما يلي:

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنشأت إسبانيا صندوقا استئمانيا لتحقيق أهداف الألفية بقيمة ٥٢٨ مليون يورو، وذلك بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يتولى إدارته. وبذلك تكون إسبانيا قد أدمجت في عملية تحقيق تلك الأهداف نهجا يشجع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- إسبانيا هي المساهم الأول في اللجنة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب في غواتيمالا.
- تبذل إسبانيا جهدا خاصا لمكافحة التمييز على أساس نوع الجنس وقد أصبحت ثاني أكبر مساهم في صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة.

- تشجع إسبانيا وتدعم بشكل كامل مبادرة تحالف الحضارات التي تحظى بتأييد الأمين العام للأمم المتحدة، بوصفها محفلا لتحقيق مزيد من التفاهم والحوار بين الثقافات والأديان، وذلك على أساس نهج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.
- اعتمدت الحكومة الإسبانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن.
- تؤيد إسبانيا تأييدا كاملا التفاوض بشأن إنشاء صك جديد من أجل وضع معايير دولية موحدة لاستيراد الأسلحة التقليدية وتصديرها ونقلها.

٥ - التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ودعم أنشطتها

ضاعفت إسبانيا تبرعاتها لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ست مرات في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧، وبذلك أصبحت ضمن المساهمين الخمس الأوائل في أنشطة المفوضية.

وتُقدم نصف التبرعات على أساس غير مخصص، أما الباقي فيخصص لأغراض أنشطة ميدانية (في كل من كولومبيا وغواتيمالا وبوليفيا وهايتي والعراق وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبلدان أخرى)؛ وصناديق مواضيعية (لحماية ضحايا التعذيب والشعوب الأصلية ومكافحة أشكال الرق المعاصرة وصندوق خاص للبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب)؛ ومجالات أخرى (الإجراءات الخاصة والعنف الجنساني والأشخاص ذوي الإعاقة). وفي عام ٢٠٠٨، قدمت إسبانيا إسهاما خاصا في الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٦ - الالتزام بتقديم دعم كامل وبنّاء لمداولات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته وآلياته الفرعية، بما في ذلك الإجراءات الخاصة

بالرغم من أن إسبانيا لم تصبح بعد عضوا في مجلس حقوق الإنسان، إلا أنها تساهم بنشاط في توطيده بوصفه المنتدى الرئيسي لحقوق الإنسان في الإطار العالمي. وبانضمامها عضوا في المجلس، ستعمل إسبانيا على كفالة استرشاد مداولات المجلس بروح التعاون البنّاء.

وقدمت إسبانيا، بالاشتراك مع ألمانيا، مبادرة ترمي إلى الاعتراف بالحق في الماء الصالح للشرب والمرافق الصحية بوصفه من حقوق الإنسان. وقد اعتُمدت جميع النصوص المقدمة حتى الآن بتوافق الآراء وبمشاركة عدد كبير في رعايتها.

وترعى إسبانيا عملية تحديد غرفة الاجتماعات XX في قصر الأمم بجنيف، التي ستُتخذ مقرا رسميا لاجتماعات مجلس حقوق الإنسان.

وتؤيد إسبانيا تأييدا كاملا اعتماد بروتوكول اختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتضطلع بدور بناء في المفاوضات التي يُجريها الفريق العامل المعني بهذه المسألة.

٧ - التزامات بتقديم دعم بناء ومفتوح إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل المعمق يشمل تقديم تقارير بشأن التدابير المتخذة لتنفيذ توصياتها

ستقدم إسبانيا تقريرها الأول إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل التابعة لمجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١٠. وتعتزم الحكومة الإسبانية وضع عملية شاملة وشفافة لإعداد التقرير، بالتعاون مع مكتب أمين المظالم، باعتباره المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في إسبانيا، وكذلك المنظمات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال.

ثانيا - المساهمة الوطنية

١ - وصف السياسة الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتخطيط لها، وعمليات/ممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وضمانات اتخاذ تدابير فعالة لجبر الضرر الناجم عن انتهاكات حقوق الإنسان، وما إلى ذلك

يعدد دستور إسبانيا لعام ١٩٧٨ حقوق المواطنين وغير المواطنين ويضمنها وينشئ نظاما قضائيا مستقلا مكلفا بحمايتها من جميع أشكال الانتهاك أو الاعتداء. علاوة على ذلك، ينصّ الدستور على إنشاء مؤسسة مستقلة لحقوق الإنسان تتمثل في مكتب أمين المظالم الذي يتولى، بالتعاون مع المفوضين الإقليميين، مهمة حماية حقوق الأشخاص ورصد إجراءات الحكومة. ويتولى البرلمان تعيين أمين المظالم الذي يعمل بصورة مستقلة ولا يتلقى تعليمات من أية سلطة، على النحو المنصوص عليه في ما يسمى ''مبادئ باريس'' للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأعدت الحكومة الإسبانية مسودة أولى للخطة الوطنية لحقوق الإنسان تعرض بصورة منتظمة جميع الإجراءات الحكومية والسياسات العامة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها سواء على المستوى المحلي أو في إطار السياسة الخارجية. وتجري حاليا مشاورات بشأن مسودة الخطة مع أمين المظالم ومنظمات المجتمع المدني، ويُتوقع اعتمادها خلال عام ٢٠٠٨، بالتزامن مع الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ومن جانب آخر، فإن إسبانيا عضو في مجلس أوروبا وقد صدّقت على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وعلى معظم بروتوكولاتها الإضافية، مما يكفل حماية حقوق الأشخاص بصورة فعالة من جانب آليات الرصد الإقليمي، ولا سيما المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٢ - تحديد التحديات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان والتدابير اللازمة لمواجهتها

وضعت الحكومة الإسبانية، إدراكا منها للتحديات القائمة في مجال حماية حقوق الإنسان، مجموعة من السياسات العامة وشجعت على سن قوانين جديدة بهدف إزالة جميع العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة والحقيقية بين جميع المواطنين.

وتندرج في هذا السياق قوانين عديدة منها:

- قانون المساواة بين الجنسين الذي يرمي إلى القضاء على جميع العقبات التي تحول دون بلوغ المساواة الحقيقية بين الرجل والمرأة.
- القانون الأساسي المتعلق بالتدابير الشاملة للحماية من العنف الجنساني، الذي يهدف إلى حماية الضحايا وتقديم الدعم اللازم لهم.
- قانون الاستقلال الشخصي الذي يرمي إلى توفير فرص متكافئة لمن لا يستطيعون الاعتماد على أنفسهم، وكذلك لأسرهم.
- قانون الهوية الجنسانية، الذي يقضي على كل تمييز قائم على أساس التوجه الجنسي.

إضافة إلى ذلك، فقد أضيفت إلى المناهج المدرسية مادة إلزامية للتثقيف بشؤون المواطنة وحقوق الإنسان.

وسعيا إلى التصدي للتحديات التي يواجهها مجتمع إسباني متنوع بشكل متزايد، تم إنشاء مؤسسات جديدة أهمها:

- المرصد الإسباني لمكافحة العنصرية وكراهية الأجانب الذي أنشئ تنفيذا للتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل ديربان، بهدف منع الأعمال ذات الطابع العنصري.
- مجلس تعزيز المعاملة المتساوية، الذي يرمي إلى تعزيز المساواة بين المواطنين والمهاجرين.
- مؤسسة التعددية والتعايش التي تهدف إلى تشجيع الحوار بين الديانات والتفاهم.

- مجلس الدولة لشعب الغجر الذي يعترف بالحالة الخاصة لشعب مقيم في إسبانيا منذ قرون، لكنه ما زال يواجه مشاكل في الاندماج.

وأخيرا، سيشهد عام ٢٠٠٨ إنشاء الآلية الوطنية لمنع التعذيب في إسبانيا، تنفيذا للالتزامات المتعهد بها بموجب التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ومن المقرر أيضا اعتماد خطة وطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وبدء تنفيذها.

٣ - أساليب إشراك المجتمع المدني، بما يشمل صياغة وتنفيذ السياسة الوطنية لحقوق الإنسان وبرامجها

تُجري الحكومة مشاورات منتظمة مع منظمات المجتمع المدني عند صياغة السياسات العامة لتعزيز حقوق الإنسان. وثمة مثالان حديثان على هذه العملية هما:

- الخطة الوطنية لحقوق الإنسان. فبمجرد انتهاء الحكومة من إعداد المسودة الأولى للخطة، بادرت إلى إطلاع منظمات المجتمع المدني عليها. وسيجري إعداد الصيغة النهائية للخطة، المقرر اعتمادها في ٢٠٠٨، بطريقة شفافة وشاملة.
- يجري تعيين الآلية الوطنية لمنع التعذيب عن طريق التشاور والتنسيق مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
- ومن جانب آخر، تشارك منظمات المجتمع المدني في إعداد كثير من التقارير المقدمة إلى اللجان المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان. وتستفيد المنظمات غير الحكومية من مختلف مصادر التمويل العام.

٤ - الالتزام بالدفاع عن أعلى مستويات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ستعمل إسبانيا على كفالة الاحترام التام للالتزامات المترتبة على جميع الصكوك الدولية التي تدخل طرفا فيها وستواصل حفاظها على أعلى معايير تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لكل من يوجد في نطاق ولايتها، وستتعاون مع باقي البلدان والمنظمات الدولية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء العالم.